الاتحاد الليبرالي الكردستاني

Libral

البرنامج السياسي للاتحاد الليبرالي الكُردستاني

مقدمة: بدأت ثورات الربيع العربي في بعض الدول المجاورة و انتقلت العدوى إلى سوريا، أملا في تحسين الأوضاع السياسية و المعايشة و الاقتصادية لكنه سرعان ما تحول إلى كابوس و آفة تنهش في جسد سوريا ، وذلك بسبب تدخل أجندات إقليمية و دولية حولت من سوريا إلى ارض خصبة لقوى الظلام و التكفير وتركها جسدا بلا روح و حطاما و تدميرا لكافة البنى التحتية و المؤسساتية و شلالات من الدم وملايين من المشردين وآلاف من الجرحى و الشهداء.

ولان الثورة دخلت منحى خطيرا لا بد من الوقوف عندها فان الإتحاد معني بهذه التغيرات الجذرية التي رافقت عمر الثورة، والوقوف على مواقف أقطابها، فالمعارضة المتمثلة بالمجلس الوطني السوري أو الائتلاف في الخارج من ناحية، والجيش الحر المتمثل على الأرض في ضبابية مواقفها من القضية الكردية، والمكونات الأخرى في سوريا من ناحية، وموقفها من الجماعات السلفية والتكفيرية التي تحارب على الساحة السورية والكردستانية خصوصا في وقت تشتد الهجمة الشرسة على كوردستان الغربية، وفي ظل هذه التباينات المكشوفة للعيان، فكان لا بد للاتحاد الليبرالي الوقوف مليا، ومراجعة برنامجه السياسي، ليسير على خطاه رفاقنا ويهتدي به مناصرونا في كوردستان الغربية.

إننا في وقت نشدد على وقوفنا إلى جانب الثورة السلمية التي دفنت تحت أنقاض سوريا من قبل النظام من ناحية، وذبح المدنيين وتحريف الثورة عن مسارها من خلال قتل الأخر على الهوية من قبل المعارضة المتمثلة في بعض كتائب الجيش الحر والجماعات التكفيرية من جماعة جبهة النصرة المبنية مواقفها من ارث القاعدة وولاءها لها، ودولة العراق وبلاد الشام (داعش) للمواطنين السوريين و الكرد، إننا في الاتحاد الليبرالي الكردستاني لا ندعم ولا نشارك في ثورة القتل وإباحة الدم السوري، مبقين ومتنانين باتحادنا عن هذه الخطوط

السوداء نطن أنفسنا كخط ثالث معتدل، معنيين ومن من لإنهاء معاناة الشعب السوري بعربه وكورده و كلده وأشوريه و تركمانه.

وفي مقدمة هذا النهج السياسي نعمل على نيل كافة الحقوق المشروعة لشعوب سوريا، سوريا دولة المواطنة، دولة تعددية ديمقراطية حسب المواثيق والأعراف الدولية، غير منقوصة وليس على حساب مكون آخر.

ينال فيه الشعب الكردي الذي عاش على أرضه التاريخية كامل حقوقه الدستورية، وتنال المكونات الأخرى من كلد وآشور وسريان و تركمان حقوقهم المشروعة.

ففي وقت نطالب فيه كافة القوى المتمثلة على الأرض السورية الدخول في حوار جدي وشفاف بعيدا عن الأفق الضيق والمصالح القومية و الاتحادية خاصة الأطراف الكردية فيما بينها للخروج برؤية واضحة للخلاص من الاستبداد ونيل الحقوق.

ومن جهة أخرى على الأطراف الكردية و الكردستانية بجميع مكوناتها أن تعمل على انجاز مشروعها والتي يتمثل في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم كوردستان سوريا وتباشر في إعلانها.

ولما كان الاتحاد الليبرالي سباقا في وضوح برنامجه السياسي وتطبيقه على ارض الواقع فانه مستعد للدخول في أي حوار غير مشروط مع القوى الأخرى لإنجاز المهمة التاريخية الملقاة على عاتقه فالإتحاد الليبرالي الكردستاني و الذي انطلق من النشطاء و السياسيين و المثقفين و المستقلين و الاقتصاديين و لجان المجتمع المدني و الحقوقيين المشاركين في الثورة و الداعمين الأساسيين لها ، و الذين اجتمعوا على فكرة تشكيل إطار سياسي يسع اكبر قدر من الأفكار و التوجهات و شرائح المجتمع الكردستاني السوري .

فالأصل في فترة الاتحاد الليبرالي الكردستاني هو الحاجة الماسة إلى تشكيل إطار مشترك بين نشطاء الحراك بمختلف تسمياتهم ويؤاهم من جهة وبين كافة فعاليات المجتمع التي بقيت في حالة

الترقب والانتظار لما هو قادم من جهة اخرى. وذلك لتحقيق جملة من الأهداف وعلى عدة أصعدة وكما يلي : برنامج الاتحاد الليبرالي الكردستاني:

<u>على الصعيد الفكري العام :</u>

١- الانطلاق من الدائرة الإنسانية كما تطرحها مسيرة الحداثة الراهنة، التي تسمح باعتماد مصلحة الإنسان عموما كأولوية لكل حراك سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي، هي لا تلغي الدوائر الأخرى التي سبقتها، لكنها تحدد توجهاتها في الإطار الإنساني .

٢- القطع مع الثنائية في الفكر والسياسة ورفض فكرة الشر المطلق المواجه للخير المطلق وبالعكس فالاعتراف بالأخر واحترامه والقبول للحوار معه جوهر مفهوم الديمقراطية.

٣- التخلي عن ثوابت الإيديولوجية كعقيدة فكرية إيمانية والانطلاق في فهم وتحليل الظواهر من الوقائع على الأرض، القطع مع النرجسية الوطنية والطبقية والدينية السياسية، بعد فشل المشاريع السياسية التي بنيت على إيديولوجيات قومية أو إسلامية أو اشتراكية لطرحها مفاهيم تتجاوز حريات الإنسان الأساسية.

٤- النهج الديمقراطي ليس ردا على الاستبداد فقط، إنما لمدة الحرية ووسيلة ناجحة للتقدم و الإبداع و التنمية وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

٥- العلمانية مرافقة للديمقراطية لا تتوطد أحداهما دون الأخرى المجتمع الديمقراطي العلماني الذي يفصل الدين عن الدولة يؤمن حريات واسعة لكافة الأديان، يمنع التميز الطائفي و اضطهاد الأقليات و استغلال الدين لصالح السلطة القائمة.

<u>على الصعيد المرأة:</u>

يتصاعد نضال المرأة لدعم وإنهاض حقوقهن على الصعيد العالمي والإقليمي و الكردستاني ويركز على النضال في سبيل التساوي في فرص التطور المتكامل بين الجنسين و إلغاء كافة أشكال التمييز الاقتصادي والسياسي والثقافي و القانوني والاجتماعي وضد كل أشكال الأصولية وغيرها من أشكال القمع والتمييز والعنف.

المرأة التي تتعرض للتمييز والاضطهاد على نحو اكبر تعاني أكثر من التمييز على أساس الجنس.

إن الاهتمام بقضايا المرأة في العالم يتعاظم ويتعمق يوميا من خلال اعتبار معركة المرأة ضد الاضطهاد معركة عامة تقف ورائها كل القوى الديمقراطية وذلك عبر العديد من المؤتمرات الدولية التي دعت إليها الأمم المتحدة والتي خرجت بمجموعة من الاتفاقيات الدولية التي كرست تلاقي نضالات المرأة.

ومن هنا يتركز نضال الاتحاد الليبرالي الكردستاني في :

١- ازدياد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٢- صيانة حقوق المراة دستوريا.

٣- دعم ومساندة نضالات المرأة ضد الدعوات الأصولية التي تطالب بالعودة إلى عصور الحريم.

<u>على صعيد الشباب:</u>

تعتبر قضية رعاية شؤون الشباب مهمة سياسية واجتماعية واقتصادية في المرتبة الأولى.

كما يحتل تاهيل الشباب ودمجهم في العملية التنموية موقعا رئيسيا له أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية و الأخلاقية وعلى هذا الأساس ينطلق الاتحاد الليبرالي الكردستاني في نضاله :

١. إيلاء أهمية قصوى لمشاكل الشباب وقضاياهم.

٢. إيجاد آلية لتوفير الفرص في تشكيل المؤسسات الشبابية المدنية التي يمكن من خلالها أن يطوروا أنفسهم وينظم جهودهم للقيام بدورهم المطلوب وهم في سن العطاء.

٣. إعطاء الأولوية لإطلاق المبادرات الشبابية والاستفادة من طاقاتهم الهائلة.

٤. العمل على صيانة برنامج وطني للشباب الكردستاني تكرس له المقومات و الإمكانات الاقتصادية والسياسية.

<u>على صعيد التربية و التعليم:</u>

ان مسالة التربية والتعليم مسالة في غاية الانسان بالدرجة الأساسية بغض النظر عن جنسه أو عرقه و والتعليم مسالة في غاية الأهمية كونها عملية بنا مذهبه .....

فلانطلاق من هذه المسالة على أساس أنه من أهم القطاعات الانتاجية والاستثمار فيه يتطلب إشراك الفعاليات الاقتصادية المختلفة

وينطلق الاتحاد الليبرالي الكردستاني :

١. مجانية التعليم وضمان حق التعلم للمواطنين كافة.

٢. استيعاب الحداثة العلمية والتفكير المعرفي المعاصر للمناهج

التربوية.

٣. إعداد المعلم في قطاع التربية والتعليم إعدادا علميا مناسبة.

٤. توسيع قاعدة النشاط الاقتصادي لتأمين وتحسين المردود المادي للعمل في حقل التربية والتعليم.

٥. توفير المقومات المادية والحوافز التشجيعية للعاملين في البحث العلمي.

<u>على الصعيد البيئة:</u>

تعتبر قضية البيئة من أهم القضايا التي يجب التركيز عليها لأنها ترتدي أبعادا خاصة وان المشاكل البيئة بدأت تتصاعد في روج آفا بشكل مضطرب نتيجة عوامل عديدة أسهمت بشكل مباشر في انتشار ظاهرات بيئية مرضية ينبغي التوقف عندها ومعالجتها بشكل سليم .

وفي هذا السياق فان المشكلة البيئية وقضية النهوض بالوعي البيئي ترتدي أهمية قصوى في هذه المرحلة الراهنة وفي ظل غياب الرقابه الحقيقية اللازمة لقضايا البيئة و اهمالها ستلحق ضررا كبيرا بالمعايير الصحية والبيئية التي تعود على روج آفا باضرار سواء من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الصحية العامة.

وعلى هذا الصعيد يعمل الاتحاد الليبرالي الكردستاني على :

١. النهوض بقضية البيئة والوعي البيئي وتقديم أفضل وأوسع

الخدمات في هذا المجال.

٢. سن تشريعات بيئية بما يخدم الفعاليات الاقتصادية وفق معايير صحية.

٣. القيام بأعمال الرقابة والمتابعة البيئية.

٤. تحسين الظروف البيئية وحماية التنوع الحيوي في روج آفا.

على الصعيد الصحى الانطلاق من إن الصحة تحتل موقعا مركزيا في العمليات التنموية وتعتبر أحد أهم المعايير على تقدم البلدان والشعوب في المعمورة، إن الاستثمار المجدي في صحة المواطنين وتعليمهم وهو الاستثمار المجدي في التنمية الاقتصادية من الدرجة الأولى ومن هنا يأتي رؤية الاتحاد الليبرالي الكردستاني من معالجة جملة من المشاكل العميقة في الوضع الصحي للمجتمع الكردستاني ويتطلب نضاله في الاتجاهات التالية:

١. إخضاع الوضع الصحي لمعايير المحاسبة الاقتصادية الطبية. ٢. خلق صناديق للضمان الصحي بما يسمح درجة معقولة من

المشاركات الاجتماعية في كلفة العلاج الطبي ٣. صيانة وضبط تطوير أساليب الإدارة للمؤسسات الصحية. ٤. التركيز على مفاهيم الإدارة الحديثة المتكاملة في القطاع الصحي

(طبية - فنية - إداريا ماليا).

<u>على الصعيد الاقتصادي:</u>

لا يمكن الفصل بين الليبرالية السياسية و الاقتصادية، فالراسمالية مرحلة ضرورية لدوران عجلة التنمية، لا يمكن التكهن بأنها ستفشل في تحد أزماتها، فالسعي لتنمية رأسمالية متوازنة يوفر لمحدودي الدخل ض التحصين أوضاعها بالوسائل الديمقراطية.

وفي الوقت نفسه فإن النمو الاقتصادي و التنمية المتوازنة لا تتم إلا بالدمج بين آليات السوق و سياسات تكفل العدالة الاجتماعية للمجتمع السوري، بما يشكل القاعدة الأساسية للاستقرار السياسي في سوريا، حيث لا يمكن تصور سلم اجتماعي بدون عدالة وتكافؤ فرص، بدون جهود حقيقية لردم الهوة بين الفقر والغنى، ولتنمية و تداول الثروة حسب الكفاءة و الإبداع، بدون ضمانات حقيقية ترفض كرامة كل إنسان و تمكنه من استعمال حريته.

و إذا كانت الحرية كشرط للإبداع و الملكية الخاصة كمحفز للعمل، فلا يجوز في الوقت نفسه أن تكون الحرية مرادفا لانتهاك حقوق الآخرين، أو أن تكون الملكية على حساب حقهم في العيش الكريم، الذي يجب أن يضمنه المجتمع لكل فرد من أفراده على الإطلاق:

١. المستبد الاحتكار الدولة في القطاع الإنتاجي باقتصاد السوق.

٢ التأسيس النظام اقتصادى تنافسي حر، حد أدنى للأجور يتناسب طردا مع القيمة الشرائية.

٣ التركيز على العدالة في توزيع الثروات الوطنية، مبدأ تكافؤ الفرص بين الأقاليم المكونة لسوريا من جهة وبين الشرائح المجتمعية ضمن كل إقليم من جهة أخرى.

٤ محاربة الفقر و البطالة و الفساد ومنع احتكار و اعتماد الآليات التي تضمن شفافية المعلومة الاقتصادية و مصداقيتها.

٥ التأمين الصحي و الضمان الاجتماعي للمواطن و رعاية الطفولة وذوي الاحتياجات الخاصة.

<u>على الصعيد الوطني:</u>

١ تشكل القومية الكردية احد المكونات الأساسية والرئيسة للشعب السوري، وجزء حيوي من تركيبة المجتمع، والشعب الكردي شعب أصيل يمتد جذوره في التاريخ ويعيش على أرضه التاريخية، وقضيته القومية الديمقراطية جزء هام من القضية الديمقراطية في سوريا بشكل عام، وهو شريك أساسي ووطني الى جانب الشعب العربي وبقية المكونات السورية الأخرى. لذا ينبغي تناول القضية الكردية القومية ضمن الإطار الوطني ومعالجتها وحلها بشكل ديمقراطي حقيقي، يضمن تمتعه بكامل حقوقه القومية الديمقراطية ويمكنه من إدارة شؤونه بنفسه وفي شتى المجالات، وتوفير الظروف والمستلزمات الضرورية للشعب الكردي لممارسة حقه المشروع في تقرير مصيره حسب المواثيق والمعاهدات الدولية، وإسقاط كافة القوانين والإجراءات العنصرية المتخذة بحقه، وإعادة الأوضاع الديمغرافية الى ما كانت عليه، وتعويض المتضررين وإنصافهم، لأن حل القضية الكردية يعتبر بوابة العبور اللديمقراطية في سوريا.

٢ بناء جيش وطني توكل إليه مهام حماية حدود الوطن، والدفاع عنه، ولا يستعمل في قمع المواطنين، أو التدخل في الشؤون السياسية للدولة.

<u>على الصعيد القانوني:</u>

تشغل السلطة التشريعية ومؤسسة القضاء مكانة هامة للغاية في الدول العصرية، فهي معيار ومقياس مدى التزام الدولة بحقوق مواطنيها، لتنظيم حياتهم وعلاقاتهم فيما بينهم من جهة وبينهم وبين مؤسسات الدولة من جهة أخرى.

دولة القانون، هذا المصطلح الذي شاع استعماله في السنوات الأخيرة طردا مع توطيد وتثبيت مكانة الفرد في القانون الدولي، ليست عبارة مجردة، بل هي ذات محتوى ومضمون واضح المعالم والمعايير ويجب أن تقوم الدولة السورية المقبلة على مبادى دولة القانون، التي تتوفر فيها الشروط الأساسية التالية:

١- بما أن الدستور في أية دولة من دول العالم، لا يعتبر كأعلى قانون وذو أولوية فحسب، بل أنه مصدر كافة القوانين الأخرى، وكل قن. يتناقض مع مضمون الدستور هو حكما باطل و غير قابل للتنفيذ الالتزام بأحكام الدستور وتطبيقها نصا وروحا. ومن هنا توجد ض اتفاق بين كافة مكونات الشعب السوري على عقد اجتماعى توافق حيث يتم بده ترجمة نصوص هذا العقد إلى دستور جديد وبواسطة ا عام ومفتوح، وفق أصوليات وآليات تضمن تفادي تطبيق مبدأ ديموقراطية ديكتاتورية الأكثرية، لينص هذا الدستور على تأسيس دولة اتحادية مركزية سياسيا ، ديمقراطية، تعددية، توافقية ذات مؤسسات مدنية وسيتم تداولها علميا لمدد محددة دستوريا، بواسطة انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة تحت إشراف دولي.

٢- الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء بشكل كامل وفقا للدستور الساند وهذا يعني حكما استقلالية المحاكم وأحكامها القضائية .

٣- اصدار قانون ينظم علم الدولة ونشيدها وشعارها الوطني وكل ما يرمز إليها بما يشير الى المكونات السورية.

٤- تشكيل محكمة دستورية خاصة ترعى وتراقب تطبيق الدستور والقوانين الأخرى التي تنسجم مع روح الدستور الجديد ولا تخالفة .

٥-علمانية الدولة السورية تتطلب فصل الدين عن الدولة في كافة المجالات بنص دستوري صريح. واحتواء الدستور الجديد على أفكار الليبرالية والتسامح وحرية العقيدة والفكر، ناهيك عن المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحريات المعرفة بها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

٦- مخالفة بنود الدستور من قبل الرئيس المنتخب، هو خرق للعقد الاجتماعي وتعتبر جريمة بحق الشعب والوطن، ومن حق الشعب محاكمته وتغييره وفقا الدستور وبناء على اقتراح ثلث النواب يعد هذا المبدأ القانوني علامة وسمة هامة من سمات دولة القانون واحترام هيبتها داخليا وخارجيا.

٧- تشكيل وزارة خاصة لحقوق الإنسان تابعة للسلطة التنفيذية، وتق الحكمة بتزويد البرلمان بتقارير دورية عن أوضاع حقوق الانسان في قناة الفحص والتدقيق من قبل لجان مختصة سواء في البرلمان الاتحادي أو الإقليمي.

٨- اصدار قوانين ومراسيم خاصة حول حماية حقوق المرأة ومساواتها بالرجل فضلا عن شغلها للمناصب الحساسة والقيادية في مختلف القطاعات.

٩- اصدار مراسيم وتشريعات خاصة حول حماية حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والعجزة، وترسيخ أسس التكافل والضمان الاجتماعي.

١٠- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقات والمواثيق الدولية المكملة له.

١١- إصدار قرار لتعويض كل من لحق به ضرر مهما كان من جراء مشاركته في الثورة ضد النظام البائد وبمفعول رجعي.

<u>على الصعيد الدولي:</u>

العولمة الراهنة تطور حضاري وخطوة متقدمة في المسيرة البشرية، لا مفر من الانخراط فيها ونقدها لمواجهة سلبياتها من داخلها من أجل عالم أكثر إنسانية ولتخفيف آثارها الضارة المرافقة.

١ الدعوة للقطبية المتعددة مناقضة للعولمة المتقدمة الراهنة، ورجوع للحرب الباردة وخلط بين العولمة والأمركة. أما مواجهة هيمنة القطب الواحد فتتم باقامة مؤسسات إقليمية وعالمية منافسة، وإصلاح الأمم المتحدة وتوسيع دور جميع الدول والشعوب في اتخاذ قراراتها، على طريق تحويلها مستقبلا إلى حكومة عالمية.

٢ ضرورة مراجعة الموقف من المشروع الدولي - الأميركي الأوروبي، كمشروع تغييري رئيسي في المنطقة، والتعامل معه بنظرة نقدية تظهر سلبياته وتقبل ما فيه من إيجابيات لصالح شعوب المنطقة، إذ لا يمكن رفضه على أساس أن كل ما يأتي من الغرب هو "مخططات استعمارية" مدانة سلفا قبل الاطلاع عليها.

٣ السلام هو الهدف الأساسي للحراك العالمي الراهن، والحرب على الإرهاب لا يمكن رفضها بحجة أنها ستار لأطماع دولية، وهي معركة شاملة لا تقتصر على الجوانب الأمنية، وجوهر مساهمتنا فيها تجفيف مصادر الإرهاب الفكرية والثقافية، وإرساء روح التسامح وخلق أرضية لاحترام الأخ المختلف.

٤ الناظم الرئيسي في قضية الداخل والخارج هو مصالح الشعب، فاستبعاد المجتمع الدولي هو تجاهل لتطور تاريخي طويل جعل دور الخارج بن كلما انفلق الداخل أو ضعف. أن رفض الدور الخارجي يعرقل عملية التغيير لافتقار البدائل للفعالية اللازمة لفرض الاصلاح.

٥ معارضة مفهوم أن الوطن في خطر آت من استهداف خارجي، فالخطر الدائم يتأتى من استمرار النظام الاستبدادي. والضغوط الخارجية الحالية موجهة للنظام، الذي يتخذ من الشعب درعا لمواجهتها ويحمل المجتمع نتائجها، رغم أن الغالبية المبعدة عن المشاركة، غير مسؤولة عن سياسات النظام التي أوصلته لأزمته الراهنة.

٦ العمل على استرجاع الأراضي المحتلة بالطرق السلمية عبر التمسك بالشرعية الدولية.

٧ للموقف الإيجابي من تطور العملية السلمية، ورفض كافة أشكال العنف مبدئية وسياسية، والتوجه إلى حلول سياسية للقضايا العالقة في المنطقة وعلى رأسها القضيتين الكردية والفلسطينية في إطار حوار ديمقراطي سلمي برعاية الأمم المتحدة، فالصراع تسبب في هدر الطاقات البشرية والمادية الشعوب المنطقة على التسلح والحروب، وأدى لهزائم وكوارث وتخلف ومعاناة طويلة من إعاقة النمو واحتجاز الحريات، فالبديل للحروب العبثية التوجه للتنمية والتنافس الاقتصادي والحضاري.